أثر التطورات الحديثة في بيئة العلاقات الدولية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة

د. دلال بن سمينة
جامعة بسكرة

الملخص:

حاولت الدراسة الوقوف على أثر التطورات الحديثة في بيئة العلاقات الدولية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وقد توصلت إلى أن التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي والمتمثلة أساسا في العولمة وما تتضمنه من تزايد ظاهرة الاعتماد الاقتصادي الدولي المتبادل وإلغاء القيود والحواجز والمسافات أمام حركة رؤوس الأموال والتجارة الدولية وظهور الاتحادات الإقليمية والمنظمات الدولية خاصة المنظمة العالمية للتجارة، وكذا زيادة حجم عمليات الاندماج والتملك للشركات متعددة الجنسيات عظمت من قوة وتأثير هذه الكيانات وأدت إلى النمو الهائل للاستثمارات الأجنبية المباشرة

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، العولمة، الشركات متعددة الجنسيات، الاتحادات الاقليمية، المنظمة العالمية للتجارة، اتفاقية التريمز.

Abstract :

The study examined the impact of recent developments in international relations on foreign direct investment , It concluded that the developments in the global economy represented mainly in globalization and the cancellation of restrictions and barriers to the movement of capital and international trade and the emergence of regional associations and international organizations especially the World Trade Organization , As well as an increase in the volume of mergers and acquisitions of multinationals has increased the strength and impact of these companies and led to the large growth of foreign direct investment.

Keywords: Foreign Direct investment, globalization, Multinational Enterprises, Regional Federations, WTO, $TRIM_S$ Agreement.

مقدمة:

تعد التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين، والمتمثلة أساسا في التوقيع على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وما تضمنته من تحرير حركة التجارة الدولية وحرية انتقال رؤوس الأموال، واتجاه دول العالم إلى تكوين تكتلات وتجمعات اقتصادية سواءا في إطار ثنائي أو إقليمي وذلك على أساس تحرير التبادل التجاري بين أعضاء التكتل، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بينها، من أهم العوامل التي أسهمت في تعميق وانتشار ظاهرة العولمة على نطاق واسع، وقد أدت هذه التطورات جميعا إلى زيادة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تشكل القوة الموجهة للنظام الاقتصادي والسياسي في الوقت الراهن والمحرك الرئيسي للعولمة.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم أشكاله:

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الاقتصاديين والمنظمات والهيئات الدولية، نورد أهمها فيما يلي :

حسب صندوق النقد الدولي: يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في كل تدفق مالي إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية شرط أن يحصل غير المقيمين على حصة هامة في هذه المؤسسة والتي تختلف أهميتها من بلد لآخر، وتكفي حيازة نسبة 10 % من رأس مال المؤسسة في بعض الدول لكي يكون الاستثمار مباشرا[1].

أما هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD" فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر بكونه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد، حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير التي ينتمي إلي جنسيتها[2].

فيما عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية:[3]

- إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع؛
- المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل أو في مؤسسة جديدة؛
- إقراض طويل الأجل (خمس سنوات أو أكثر).

وبناءا على التعاريف السابقة يمكننا صياغة التعريف التالي للاستثمار الأجنبي المباشر: "هو عبارة عن تملك مستثمر أجنبي لحصة هامة في رأس مال أحد المشاريع المقامة في بلد مضيف، بحيث تمكنه هذه الأخيرة من المشاركة في الإدارة واتخاذ القرار حسب قوة التصويت التي يمتلكها "

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي للمشروع سواء كان مشروعا للتسويق، البيع، التصنيع، الإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، ويمكن أن يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الأشكال التالية:

2-1- الاستثمار المشترك: تعد المشروعات المشتركة شكلا من أشكال التحالفات الاستراتيجية، حيث تقضي بإشراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص بغرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلية أو الإقليمية أو للتصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامه ، مثل رأس المال، المواد الخام، المهارات التنظيمية والتسييرية و فنون الإنتاج [4] ويلاقي هذا الشكل من الاستثمار المباشر قبولا لدى الدول المضيفة خاصة النامية منها، وذلك لأسباب سياسية، اجتماعية واقتصادية، كتخفيف درجة الاحتكار والتحكم في الاقتصاد الوطني وتخفيف حدة التبعية السياسية والاقتصادية للدول المصدرة لهذه الأموال، بالإضافة إلى خلق طبقة رجال أعمال وطنية تستطيع في المستقبل الاستقلال عن الأجانب بعد اكتسابهم مهارات إدارية وتسويقية جديدة، أما المزايا التي يحققها هذا النوع من الاستثمار بالنسبة للشركات الأجنبية فتتمثل في مساعدتها في الحصول على تراخيص إقامة المشروعات وتخفيف الإجراءات البيروقراطية والإدارية خاصة إذا كان الطرف المحلي هو الحكومة .

2-2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: تمثل هذه المشروعات أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات نظرا لتملكها الكامل للمشروع، حيث تقوم هذه الأخيرة في ظل هذا النوع من الاستثمار، بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، وإذا كان هذا الشكل مفضلا لدى هذه الشركات نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار خوفا من التبعية الاقتصادية والسياسية وكذا الحذر من احتمالات سيادة

حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار من الأشكال المفضلة لدى المستثمرين الأجانب لما يمنحه له من مزايا، كالحرية في السيطرة والتحكم في المشروع وإمكانية جني أرباحا ضخمة نظرا لاستغلال مواردها المالية والبشرية بشكل أمثل، أما بالنسبة للدولة المضيفة فقد شكل هذا النوع من الاستثمار مصدر قلق وخوف بالنسبة إليها – خاصة النامية منها- نظرا لما تتمتع به الشركات الأجنبية من مزايا احتكارية و كذلك التخوف من السيطرة الخارجية والتبعية السياسية والاقتصادية، كما تحبذه دولا أخرى لما يتميز به من كبر حجم رأس المال المستثمر وبالتالي زيادة تدفقات النقد الأجنبي الذي يدعم حالة ميزان المدفوعات .

2-3- الاستثمار في المناطق الحرة : تعتبر المناطق الحرة جزءا من إقليم دولة معينة لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك ويسمح في داخل المنطقة الحرة بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة و يتم فيها تداول البضائع المحلية أو الخارجية، وتجري عليها بعض العمليات الصناعية ، وهي وإن كانت جزء من إقليم الدولة فإنها لاتسري عليها الإجراءات الجمركية والادارية التي تسري على باقي إقليم الدولة [5].

2-4-مشروعات أو عمليات التجميع: قد تتخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان (خاصة في الدول النامية) يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه [6] .

ثانيا: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال الحقبة الأخيرة نموا سريعا فيما يتعلق بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتزايدت الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر كأحد التدفقات الدولية لرأس المال، ويوضح الجدول الموالي تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة(1990-2016)

جدول رقم (01): مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1990- 2016)

الوحدة: مليار دولار

البند	1990	2005-2007 المتوسط	2009	2011	2014	2016
التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر	207	1473	1198	1524	1324	1746
التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر	241	1501	1175	1694	1253	1452
أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	2081	14588	18041	20438	25108	26728
أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج	2093	15812	19326	21168	24686	26160
الدخل المتحقق على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	75	1020	960	1359	1632	1511
معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	4.2	7.3	5.6	7.1	6.9	6.0
الدخل المتحقق على الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج	122	1100	1049	1470	1533	1376
معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج	6.1	7.2	5.6	7.3	6.4	5.5
عمليات الاندماج والتملك للشركات عبر الحدود	99	703	250	526	428	869
مبيعات الشركات الأجنبية	5102	20656	23866	27877	33476	37570
القيمة المضافة للشركات الأجنبية	1018	4949	6392	7183	7355	8355

مجموع أصول الشركات الأجنبية	4599	43623	74910	82131	104931	112833
صادرات الشركات الأجنبية	1498	5003	5060	7358	7854	6812
العمالة المستخدمة في الشركات الأجنبية (بالآلاف)	21458	51593	59877	69065	75565	82140

Source:

- UNCTAD, World Investment Report, , New York and Geneva, 2012, p.10
- UNCTAD, World Investment Report, , New York and Geneva, 2017,p.14

ارتفعت قيمة التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر من 207 مليار دولار سنة 1990 إلى 1473 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة (2005- 2007)، إلا أن الأزمة المالية العالمية التي ألقت بضلالها على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاديات الرأسمالية بصفة خاصة، منذ النصف الثاني من سنة 2008 وما تبعها من ركود اقتصادي عالمي، أدت إلى انخفاض قيمة التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2009 إلى 1198 مليار دولار والصادرة إلى 1175 مليار دولار هذه الأخيرة التي سجلت ما قيمته 1501 مليار دولار في المتوسط خلال السنوات السابقة للأزمة، هذا وقد أدت بداية تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة إلى ارتفاع قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد على المستوى العالمي سنة 2011، حيث تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر متوسط ما قبل الأزمة لتصل إلى 1524 مليار دولار بالنسبة للتدفقات الداخلة و1694 مليار دولار بالنسبة للتدفقات الخارجة على الرغم من الاضطراب الذي شهده الاقتصاد العالمي، هذا الأخير الذي لم يتعافى كليا من آثار الأزمة ، وبالرغم من ذلك ظلت هذه التدفقات أقل من ذروتها في عام 2007 (1833 مليار دولار تدفقات واردة و1997 مليار دولار تدفقات صادرة)، كما تنامى رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي ليصل إلى 20438 مليار دولار تدفقات داخلة و21168 مليار دولار تدفقات خارجة، ووصلت قيمة الدخل المتحقق على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه السنة 1359 مليار دولار، بعدها عرفت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر انخفاضا ملحوظا و بلغت الاستثمارات الواردة على المستوى العالمي 1324 مليار دولار سنة 2014، كما انخفضت الاستثمارات الصادرة إلى 1253 مليار دولار، أما في سنة 2016 فوصلت قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة 1746 مليار دولار، كما ارتفعت التدفقات الصادرة إلى 1452 مليار دولار، ومن محركات الارتفاع في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، تزايد أرباح الشركات متعددة الجنسيات في جميع أنحاء العالم وما أسفر عنه من ارتفاع في أسعار الأسهم و زيادة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود التي ظلت تمثل حصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبلغت قيمتها 869 مليار دولار سنة 2016، وهذا بفضل ارتفاع عدد الصفقات الكبرى، وعلى الرغم من أن النمو في التدفقات العالمية للاستثمار الاجنبي المباشر كان مدفوعا بشكل كبير بعمليات الاندماج والتملك عبر الحدود ، فإن إجمالي قيمة مشاريع الاستثمارات الجديدة لا تزال أعلى بكثير.

ثالثا: العولمة والاستثمارات الأجنبية المباشرة

شهدت الحقبتين الماضيتين تحرك تدريجي نحو العولمة من خلال ثلاث مظاهر:

1. بروز رأس المال الفكري كأهم أصل خالق للثروة في معظم الدول الصناعية؛
2. التوسع في عولمة الأنشطة الاقتصادية وقد يسر ذلك التطور في تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات والانخفاض في عوائق كل من التجارة و الاستثمار على المستوي العالمي؛

3. بروز وهيمنة سياسات اقتصاد السوق وما تلاها من تغيرات في سياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية في الكثير من الدول.

كل هذه العوامل مجتمعة لعبت دورا مؤثرا في عملية تقييم المخاطر الاقتصادية والسياسية وكذا إعادة رسم خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر.

و يمكن القول أن العولمة لا تخرج عن كونها السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين ، والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفضل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق وتعميق الثروة التكنولوجية والمعلوماتية، التي حولت العالم إلي قرية صغيرة تختفي فيها كل الحدود السياسية، ويتعدد فيها المتدخلون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات.

وتعطي العولمة الاقتصادية حيوية للعلاقات الاقتصادية الدولية وتعمل على تكثيفها وتركيزها عن طريق إنشاء الاتحادات الاقتصادية والنقدية، وهذا الاتفاق يؤدي إلى استقلالية الدولة والمشروع الاقتصادي ويغير من علاقة الحكومات مع التنمية الاقتصادية وتصبح هذه الأخيرة أكثر حرية في عملية الاستثمار والانتقال لعناصر الإنتاج والسلع والخدمات، وتأخذ الحكومة مكانة جديدة ضمن مسؤوليات عملية المراقبة و التنظيم(7).

وقد نتج عن الطفرة التي حدثت في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وحركة التحرير الاقتصادي، توسع ضخم في التجارة الدولية وتدفق رأس المال الدولي وفي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده الشركات الدولية ، فسوق الإنتاج الدولي أصبح أكثر انفتاحا كنتيجة لتخفيض القيود التجارية المحلية ،مثل السوق الموحدة في أوروبا وأمريكا والآسيان، وكذلك من خلال التحرر العالمي تحت قواعد المنظمة العالمية للتجارة، وقد نمت المنافسة خاصة بعد دخول دول شرق أوروبا في مضمار المنافسة والتطور السريع الذي حدث في دول شرق آسيا، ولقد ساهمت العولمة في إزالة العقبات التي وضعت في السابق لحماية السوق المحلي ومن يمكن للشركة التوجه للاستثمار واستيراد متطلبات الإنتاج دون عقبات تجارية، وقد ساهم في هذا الاتجاه السياسات الحكومية التي عملت علي تهيئة المناخ بغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما أدى إلى النمو الكبير لهذا الأخير على المستوى العالمي.

ويعتبر النمو السريع والمستمر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشرا على مرونة الاقتصاد الدولي في ظل العولمة، فثورة الاستثمار الأجنبي المباشر هي أكبر علامة على عولمة الاقتصاد الدولي، نظرا لقيام الكثير من الشركات بإنشاء وتوسيع عملياتها خارج الحدود القومية، ومن ثم فالشركات متعددة الجنسيات تقف في قلب النقاش الدائر حول أهمية أو ضرورة الاتحادات الاقتصادية الإقليمية العالمية.

وفي الفكر العام الدولي فإن العولمة والشركات متعددة الجنسيات زوجين شديدي الارتباط، فالاستثمار الأجنبي المباشر يمثل الممهد الرئيسي للعولمة، و في نفس الوقت فإن نموه السريع يأتي كنتيجة للعولمة والتحرر الاقتصادي وهذا ما أكدت عليه منظمة الأنكتاد في تقريرها عن الاستثمار سنة 1998 .

رابعا: تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات على المستوى العالمي وأثره على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر

ترتبط ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالشركات متعددة الجنسيات، نتيجة لتأسيس هذه الأخيرة لشبكة واسعة وممتدة من الفروع التي تتعامل في جميع الأنشطة والمجالات الإنتاجية والتسويقية والتمويلية، ونتيجة لضخامة حجم هذه الشركات وضخامة استثماراتها أضحت تلعب دورا مهما على صعيد الاقتصاد العالمي، حيث تستحوذ هذه الشركات

علي حوالي 80 % من إجمالي مبيعات العالم، وهو ما يعكس قدراتها التسويقية والإنتاجية الضخمة، كما تسيطر هذه الشركات على ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة وثلث التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات .

وتمارس الشركات متعددة الجنسيات نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر، وتكون في الغالب مملوكة للقطاع الخاص، إلا القليل منها الذي تملكه الدولة في بعض دول العالم وفي البلدان النامية بصفة أساسية في بعض الصناعات لاسيما تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية والتي أخذت تتوسع على نحو متزايد ، وبلغت القيمة المضافة لهذه الشركات في عام 2016 نحو 8355 مليار دولار، ووظفت نحو 82 مليون عامل، وصدرت سلعا وخدمات بقيمة 6812 مليار دولار(لاحظ الجدول رقم 01)، وهناك خمس بلدان وهي ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة واليابان، هي موطن 73 شركة من الشركات المئة الرائدة في العالم، 53 شركة منها من الإتحاد الأوروبي.

ويعتبر تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الدولي من أهم أسباب زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا، فقد حفزت عمليات الإندماج والشراء عبر الحدود لاسيما تلك التي تشارك فيها شركات البلدان المتقدمة، الزيادة التي سجلت للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت قيمة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود سنة 2016 على سبيل المثال 869 مليار دولار.

خامسا: المنظمة العالمية للتجارة و الاستثمار الأجنبي المباشر

بالنظر إلى الدور الهام الذي أصبحت تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في النشاط الاقتصادي العالمي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرا للصلة الوثيقة بين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، تم طرح موضوع تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في مفاوضات جولة الأورجواي بمراكش في أفريل 1994 وذلك من منطلق الاعتقاد بأن هناك تدابير استثمارية معينة تؤدي إلى آثار تقييدية ومشوهة للتجارة العالمية ومن ثم يكون لها أثر عكسي على حرية التجارة، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية*، كما تضمنت هذه الجولة اتفاقيات أخرى شديدة الصلة بنشاط الشركات متعددة الجنسيات وهي الاتفاقيات التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية والتي تلزم الدول الأعضاء في المنظمة بضمان حد أدنى من الحماية عبر مراحل زمنية لحماية الملكية الفكرية والعلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق المؤلف، والتي تتحكم فيها بالدرجة الأولى الشركات متعددة الجنسيات، ويحمي هذا الاتفاق المستثمر الأجنبي من أن تسرق أو تقلد أو تنسخ ابتكاراته من قبل الشركات العاملة بالدول المضيفة سواء كانت شركات محلية أو أجنبية أو أفراد.

وسنركز تحليلنا هنا على الاتفاق التجاري المرتبط بتدابير الاستثمار بسبب أثره المباشر على أنشطة الشركات متعددة الجنسيات و بوصفه أول اتفاق دولي يقوم بوضع قواعد لمعاملة الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة في إطار النظام التجاري للجات والمنظمة العالمية للتجارة.

1- مضمون اتفاقيه تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة TRIMs

تم خلال مفاوضات جولة الأورجواي، الاتفاق بشأن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة والتي من شأنها إزالة بعض الشروط التي تفرض على المستثمر الأجنبي والتي تتعارض مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة ، حيث وضعت اتفاقية تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة لمنع أي عضو من اتخاذ إجراءات تتعارض مع أحكام اتفاقيات الجات 1994، ويعطي الاتفاق فترة انتقالية لمدة سنتين اعتبارا من 1995/01/01 للبلدان المتقدمة لإلغاء الإجراءات المحظورة طبقا لهذا الاتفاق، وخمس سنوات بالنسبة للبلدان النامية، وسبع سنوات بالنسبة للبلدان الأقل نموا.

وتتمثل الإجراءات المحظورة التي شملها اتفاق التريمز في ما يلي[8]:

- لا يجوز أن يفرض على المستثمر الأجنبي استخدام نسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي؛
- لا يجوز أن يفرض على المستثمر تحقيق توازن بين صادراته ووارداته دائما؛
- لا يجوز فرض شرط بيع نسبة معينة من انتاج المشروع الاستثماري في السوق المحلية؛
- لا يجوز أن تطلب الدولة من المستثمر الأجنبي الربط بين النقد الأجنبي المخصص للاستيراد وحصيلة النقد الأجنبي من عمليات التصدير ، سواءا بشكل إحداث توازن فيما بينهما أو التركيز على زيادة أحدهما على الآخر، لأن هذا المطلب يعتبر تحديدا كميا للصادرات مما يخالف أحكام اتفاقية الجات.

وتعرف الإجراءات سالفة الذكر والتي قد يكون لها تأثير سلبي على التجارة، بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة أو "تريمز"، ولقد تم إنشاء لجنة خاصة لمراقبة تنفيذ هذه الاتفاقية، والتي تشرف على التشاور بين الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بسير وتنفيذ الاتفاق.

2- تقييم اتفاقية التريمز "TRIMs" ودورها في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

- يعد اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة أول اتفاق دولي يقوم بوضع قواعد لمعاملة الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف للجات، حيث ألزم جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بحضر تطبيق عدد من إجراءات الاستثمار التي تخالف مبدأي المعاملة الوطنية والإلغاء التام للقيود الكمية، وذلك بهدف تخفيف القيود المفروضة علي الاستثمار بين الدول، ومن ثم توسيع نطاق التبادل التجاري الدولي، وبالرغم من ذلك نجد أن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا الاتفاق كانت متواضعة بشكل كبير مقارنة بطموحات الدول الصناعية المتقدمة والتي كانت وراء إدخال هذا الموضوع في جدول مفاوضات الأورجواي، حيث اقتصر هذا الاتفاق على مجرد التحرير الجزئي لرؤوس الأموال الدولية والمرتبطة بالتجارة الدولية فقط، فيما كان المأمول هو إقامة نظام جات متكامل للاستثمار، والذي يتم من خلال إجراء تحرير كامل للاستثمارات ولحركة رؤوس الأموال الدولية من كافة القيود المفروضة عليها[9]؛

- جاءت معالجة هذا الاتفاق لإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة ضعيفة وغير متوازنة، حيث ركز هذا الاتفاق على معظم الإجراءات السائدة في الدول النامية وأهمها شرط المكون المحلي وشرط التوازن التجاري، فيما لم يتعرض لمعظم إجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة السائدة في الدول المتقدمة والناجمة عن أنشطة الشركات متعددة الجنسيات، رغم تماثل تأثير الإجراءات في الحالتين على الاستثمار الأجنبي المباشر وحركة التجارة الدولية، والاتفاق بذلك يجسد اختلال موازين القوى بين الدول المتقدمة والنامية[10]، ففي الوقت الذي حظر فيه اتفاق التريمز عددا من إجراءات الاستثمار التي تتخذ في الغالب بواسطة الدول النامية واعتبرها مشوهة للتجارة، لم يتضمن الاتفاق أي معالجة للأنشطة المشوهة للتجارة والمخلة بشروط المنافسة والتي تتخذ بواسطة الشركات متعددة الجنسيات وخاصة ما يعرف بقيود ممارسة النشاط والتي تفرضها الشركة الأم على شركاتها بالخارج، بأن تستورد منها مدخلات إنتاج بقيمة معينة، ومن ثم فإن قيود ممارسة الأعمال تتحكم فيها غالبا الدول المتقدمة من خلال قوانين المنافسة[11]، وبالتالي فإن قيمة اتفاقيات تدابير الاستثمار من الممكن أن تكون أكثر فعالية إذا تمكنت الدول النامية من مراقبة قيود ممارسة النشاط من خلال تطوير قوانين المنافسة؛

- على الرغم من أن تدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة هي الضمان الوحيد للدول النامية في مواجهة قيود ممارسة الأعمال، فإن الدول النامية لا تستخدم تلك التدابير بشكل كامل وأحيانا لا تستخدمها علي الإطلاق ، فالمنافسة بين الدول النامية لجذب الاستثمار المباشر تقلل من أهمية هذه التدابير[12]؛

- بما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تلتزم بإزالة عددا كبيرا من إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة المذكورة سابقا، فإن تنفيذ هذا الاتفاق يترتب عليه زيادة ونمو حركة الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوي العالمي، ومن ثم تزايد نصيب البلدان النامية من التدفقات الإجمالية لهذا الاستثمار حيث يؤدي تنفيذ هذا الاتفاق إلى توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

سادسا: الاتحادات الإقليمية والاستثمار الأجنبي المباشر

لعل وجود ترتيبات جديدة في اتجاه تكوين التكتلات الاقتصادية وتعميق المصالح الاقتصادية المشتركة وربطها بالترتيبات الاقتصادية العالمية هي من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث تعكس هذه التكتلات درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، في نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات متعددة الجنسيات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات، وإذا علمنا أن أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بكل صورها، تشمل حوالي 75% من دول العالم وحوالي 80% من سكان العالم وتسيطر على حوالي 85% من التجارة العالمية، لأدركنا مدى الآثار التي تحملها على الاقتصاد العالمي الجديد وتوجهاته وخاصة إذا علمنا أن اتفاقية الجات ومنظمة التجارة تسمحان بقيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية[13].

وقد شهدت أواخر الثمانينات وحقبة التسعينات ولادة الغالبية العظمي من هذه التنظيمات، بينما نجحت بعض التكتلات القديمة في إعادة ترتيب هياكلها وأهدافها بما يتناسب مع مستجدات المرحلة الاقتصادية الراهنة، وكنتيجة أساسية يمكن تصورها، هي أن الاتحادات الإقليمية يمكن أن تؤدي إلى التركيز للأنشطة، حيث ستتركز الأنشطة الاقتصادية في الدول المضيفة المنضمة أو الأكثر قربا من سوق الطلب أو المستهلكين، فالمؤشرات الحديثة تفترض أن الاتحادات الاقتصادية والإقليمية توفر مناخ فعال ليس فقط لنمو التجارة بل أيضا لنمو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر[14]، ولعل أهم التكتلات الاقتصادية التي احتلت مكانا بارزا على الساحة الاقتصادية العالمية في الوقت الراهن نجد الاتحاد الأوربي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي، هذا يعني أن التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة احتلت مكانة كبيرة على الساحة الاقتصادية الدولية نظرا لكبر حجم تأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الراهن ومدى هيمنتها على التجارة العالمية.

ويمكن تحليل أثر الاتحادات الإقليمية على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عرضنا لكل اتحاد إقليمي على حدى وتحليل أثره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في كل منطقة إقليمية.

1- اتفاق التجارة الحرة لدول شمال أمريكا "NAFTA"

عقد اتفاق النافتا سنة 1992 بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، لتوسيع اتفاقية التجارة الحرة التي كانت قد أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا سنة 1989 ،ويترك هذا التكتل الباب مفتوح أمام بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان حوض المحيط الهادي للانضمام.

وجاء هذا الاتفاق بسبب ما حققته اتفاقية التجارة الحرة من مكاسب للولايات المتحدة الأمريكية وكندا، حيث ازداد حجم التجارة والاستثمارات من 131 مليار دولار عام 1987 إلى 375 مليار دولار عام 1990 بمعدل نمو بلغ 33.6 %، كما نمت أيضا استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة في كندا من 57 مليار دولار عام 1987 إلى 71 مليار دولار عام 1990، أي بمعدل نمو 24.6 %، وازدادت الاستثمارات الكندية في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 50 % أثناء الفترة (1987-1990) من 22 مليار دولار إلى 33 مليار دولار أمريكي[15] ، ويضاف إلى هذا السبب سببا آخر هو السعي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية و الكندية في المكسيك.

وعن حجم وإمكانيات هذا التكتل، وبالرغم من أنه لا يضم إلا ثلاث دول كبيرة، فإنه يمثل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تقريبا بحجم اقتصاد يقارب 7 تريليون دولار عند النشأة، وعدد منتجين ومستهلكين يناهز 360 مليون نسمة، كما يصل الناتج المحلي الإجمالي له إلى 670 مليار دولار، وحجم التجارة الخارجية له إلى 1017 مليار دولار عام 1991، ناهيك عن الإمكانات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة[16]، وقد لاحظ الكثيرون أن إنشاء اتحاد كهذا لم يؤدي فقط إلى فتح السوق المكسيكية الواسعة ولكنه أدى أيضا إلي نمو التجارة و الاستثمار إلي باقي دول أمريكا اللاتينية، فاتفاق النافتا أدى إلى خلق بيئة أكثر تحررا للاستثمار الأجنبي المباشر في أكثر من اتجاه، حيث تضمن هذا الاتفاق تقوية لبعض الأدوات الحمائية كما أنه يضمن المعاملة بالمثل لكل المستثمرين المنتمين إلى الدول الأعضاء، فالمعاملة القومية التي تضمنها اتفاق النافتا تم تقويتها بشكل أكبر من خلال شرط الدولة الأولي بالرعاية، ومن ثم فإن مستثمري الدول الأعضاء لا يخضعون لإجراءات وشروط إنشاء معقدة.

ولقد توصلت دراسة أجريت على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الماضية، الى أن توسع وتطور الاتحاد الاقتصادي لدول شمال أمريكا ، دفع الشركات الكبرى من الدول الثلاث لزيادة تخصصها وفقا للميزة التنافسية لكل منها، وفي دراسة (جراهام، 1998) ، ذهب الغالبية العظمي ممن أجري عليهم الاستبيان إلى أن زيادة حجم التجارة والاستثمار هو الأمر الأكثر توقعا للاتفاق، ويفيد كل من المكسيك وباقي دول أمريكا اللاتينية[17].

وقد استحوذت دول هذا الاتحاد على 24 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي في سنة 2015 و 26 %سنة 2016، وبالرغم من أهمية هذا التكتل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن نصيبه يبقى ضعيف مقارنة بالاتحاد الأوروبي وكذا اتحاد الأبيك [18].

2- الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي هو اتحاد إقليمي أنشئ بموجب معاهدة روما في العام 1957، والتي تم بمقتضاها إقامة اتحاد اقتصادي أوروبي تتمتع فيه السلع والخدمات والعمالة ورأس المال بحرية الحركة عبر الحدود السياسية بين الدول الأعضاء دون عوائق أو قيود، وكان يضم في البداية ستة دول وهي: ألمانيا الغربية، فرنسا، ايطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسومبورغ، لتواصل عدة دول أوروبية بعد ذلك انضمامها للاتحاد مثل بريطانيا والدنمارك في 1973 واليونان 1981 وإسبانيا و البرتغال في 1986[19].

و يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها اكتمالا من حيث البني والهياكل التكاملية، ومن حيث الاستمرار في استكمال المسيرة التكاملية ، فلا يكاد يمر حدث على المستوى الأوروبي إلا ويؤكد أن المسيرة

الأوروبية كانت ولا تزال مسيرة عدة دول خلفت وراءها نزاعات تاريخية مريرة، وتجتمع الآن حسب ما تمليه مصالحها المادية المتفاوتة ويتحول الاتحاد الأوروبي بهذا المنظور إلى مجموعة دولية إقليمية بزعامة مهيمنة تتباين بصددها التنبؤات.

ومن حيث الإمكانيات فإن هذا التكتل يهيمن تجاريا على أكثر من ثلث التجارة العالمية، حيث يحقق حجم تجارة خارجية يصل في المتوسط إلى حوالي 150 مليار دولار ، كما يصل الدخل القومي لهذا التكتل إلى ما يزيد على 7 آلاف مليار دولار وهو أكبر دخل قومي في العالم، كما أنه يعتبر من أضخم الأسواق الاقتصادية الداخلية حيث بلغ عدد سكانه 380 مليون نسمة وبمتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبيا[20].

وقد استحوذت دول الاتحاد الأوروبي على نصيب الأسد فيما يخص استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة محتلة بذلك المرتبة الأولى عالميا سنة 1999، حيث بلغ نصيبها من اجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر 43.7 % [21]، كما حازت على أكثر من نصف الاستثمارات العالمية سنة 2005(51.9%) [22]، إلا أن الأزمة المالية العالمية وما خلفته من أزمة ديون سيادية وركود اقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي، أدت إلى انخفاض نصيبها إلى 29.8% سنة 2009 ثم 27.6 % سنة 2011[23]، أما في الوقت الراهن فقد استقطبت دول الاتحاد استثمارات بقيمة 524 مليار دولار سنة 2016 وهو ما يمثل 28% من اجمالي الاستثمارات الواردة على المستوى العالمي انخفضت بعدها إلى 304 مليار دولار سنة 2017 ما يمثل 21 % من اجمالي الاستثمارات الواردة على المستوى العالمي [24]

3- منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي(APEC)

ظهرت أبيك للوجود في عام 1989 بناءا على دعوة أستراليا، التي قامت باستضافة الاجتماع الأول لزعماء دول المنتدى الذي يضم في عضويته 21 دولة تنتمي جغرافيا إلى منطقة المحيط الهادي وآسيا، إضافة إلى هذا فإن المنتدى يدمج في عضويته بين تكتلين اقتصاديين هما " النافتا " لأمريكا الشمالية و" أسيان " لدول شرق آسيا.

ويمثل المنتدى أكثر من ثلث سكان العالم بتعداد حوالي 2,6 مليار نسمة لها حوالي 60 % من الناتج المحلي العالمي، أي حوالي 19 تريليون دولار أمريكي وحوالي 47% من تجارة العالم، وتستحوذ اقتصاديات دول تجمع أبيك على أكبر تجمع للادخار وأكثر التكنولوجيا تقدما وأسرع الأسواق نموا[25].

وقد لعب اتفاق دول آسيا والباسيفيك دورا محوريا في تحرير كل من التجارة والاستثمار بالدول الأعضاء، وذلك من خلال تقوية هذا الاتفاق للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي وهو ما يدفع بالمنطقة بأكملها نحو النمو، ومن ثم فقد أصبحت البيئة مهيئة لكل من التجارة والاستثمار والتقدم التكنولوجي، وتأتي الخطوات المتلاحقة لتطوير الأبيك وتحويله إلى تكتل اقتصادي فعلي من الرغبة المشتركة لكل من اليابان والولايات المتحدة وإدراكهما أن هذه الخطوة تحقق مكاسب للجميع.

وقد استطاع هذا التكتل منافسة الاتحاد الأوروبي في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في نهاية التسعينات وبداية الألفية الأخيرة ، وأصبح حاليا يحتل المرتبة الأولى في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذ يستأثر بأكثر من 50 % من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على المستوى العالمي .

4- الاتحادات الإقليمية الأخري

- اتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية : شجع هذا الاتفاق على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الاتحاد، كما عمق من الاتحاد الإقليمي بين الدول الأعضاء في العديد من الصناعات، فبعد أن فتح هذا الاتفاق الأسواق الواسعة لكل من البرازيل والأرجنتين، قامت تلك الدولتين بتوفير حوافز وضمانات الاستثمار لجذب استثمارات عديدة أهمها الاستثمار في قطاع السيارات والمركبات، كما أدى هذا الاتحاد إلى تشجيع استثمارات الدول الأعضاء فيما بينها، فعلى

سبيل المثال قامت الشركات التشيلية عام 1995 باستثمار قدر بـــ2 بليون دولار وكان معظم استثماراتها في الأرجنتين، وقد مثل أيضا التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية عاملا هاما من عوامل جذب الاستثمار في المنطقة، وقد انتهت دراسة قام بها "بيتري" سنة 1994 على عشرة دول في المنطقة، إلى أن النسبة الكبري من الاستثمار الأجنبي المباشر تركزت بدول المنطقة ونسبة أقل توجهت إلى خارجها أو إلى غير أعضائها، فالولايات المتحدة هي صاحبة النصيب الأكبر في علاقاتها الاستثمارية مع جيرانها من دول أمريكا اللاتينية، حيث أن 62 % من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أمريكا اللاتينية مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية، في حين يبلغ نصيب أوروبا 31 % منها و اليابان7 % فقط.

- اتفاق التجارة الحرة لدول الآسيان: والذي أرسى خطوة هامة عن طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة للتكتلات الاقتصادية الأخرى في جنوب شرق آسيا، فلقد أدى التعاون الاقتصادي وتكامل الأسواق بين دول التكتل إلى تزايد دور هذه المجموعة في التجارة الدولية، فبعد أن كانت صادراتها لا تمثل إلا حوالي 3.1 %من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالي 11.3%من إجمالي صادرات الدول النامية ، وصلت هذه الصادرات إلى 5.2% من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالي 16.8%من إجمالي صادرات الدول النامية، أما بالنسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول هذا الاتحاد فقد ارتفع من 23595 دولار سنة 2000 وهو ما يمثل 1.7 % من إجمالي الاستثمار على المستوى العالمى إلى 35242 مليار دولار سنة 2004 (4.9 %) ليصل إلى 60513 مليار دولار سنة 2007 وهو ما يمثل 3.3 % من إجمالي الاستثمار على المستوى العالمي[26].

وإضافة إلى هذه التكتلات الكبرى والتي تقودها الدول القوية، شهدت إفريقيا وأمريكا اللاتينية عددا من التجمعات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية ذات الأوزان ضعيفة الأثر في الاقتصاد العالمي، لأنها كانت تشكل دول ضعيفة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي ومساهمتها في التجارة الدولية لا تمثل وزنا كبيرا .

خاتمة:أدت عملية تحرير حركة التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال وكذا اتجاه دول العالم إلى تكوين العديد من الاتحادات الاقليمية إلى زيادة أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات على المستوى العالمي.

ومن خلال دراستنا لأهم التكتلات الاقتصادية على المستوى العالمي وأثرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نلاحظ أن هذه الأخيرة تمثل أهم أدوات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، نتيجة التوسع الكبير في التجارة الدولية وتعميق الاعتماد المتبادل وما يصاحبها من زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة، فأهمية هذه التكتلات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد جعلت الدول الكبيرة والعملاقة اقتصاديا تبحث عن أشكال جديدة للتعاون والشراكة الاقتصادية للاستفادة من أسواق أكبر وأوسع.

الهوامش:

[1] Lindert Peter, Thomas. A.Pugel, Economie international, Economica, paris, 10ème édition , 1996, p. 822

[2]UNCTAD, Foreign Direct investissement and the challenge of development, New York and Geneva, 1999, P7.

[3]OCDE, Définition de référence détaillée des investissements internationaux, paris, 1983, p. 14.

[4] إبراهيم محمد الفار، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة،1995 ،ص.14.

[5] عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق ،القاهرة،1997، ص.351.

[6] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط 1، ص.491.

[7] Gabriel wackerman, l'espace national a la mondialisation, édition copy right, Paris,1995,p157.

[8] بن موسي كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر،2004 ، ص.ص.177، 178 .

[9] Patrick Low, Arivind Subramanian ,Beyond TRIMs: A case for Multilateral Action on Investment rules and Competition Policy, The Uruguay Round and the Developing Countries ,Cambridge University Press, 1996, p.p.380,381.

[10] ابراهيم العيسوي، الجات وأخواتها ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1995 ، ص.78 .

[11] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر،2007 ، ص.79 .

[12] المرجع السابق، ص.79.

[13] المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، تقرير حول التحولات الاقتصادية العالمية ومستقبل الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين، دمشق، 2000، ص.119 .

[14] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سابق، ص.80.

[15] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص.128.

[16] المرجع السابق، ص.129 .

[17] رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سابق، ص.81.

[18]UNCTAD, World Investment Report 2017, New York and Geneva,p.13.

[19] لمزيد من الاطلاع هذا حول الموضوع راجع بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، بيروت ،2003 ، ص.210.

[20] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. ص.120 ،121 .

[21] UNCTAD, World Investment Report, FDI Policies for Development, National and international Perspectives , New York and Geneva,2003 ,p.175

[22] UNCTAD, World Investment Report, Transnational Corporations and the infrastructure challenge, , New York and Geneva , 2008 ,p.170

[23] UNCTAD,World Investment Report, Towards a new generation of investment policies , , New York and Geneva,2012 ,p.169

[24] UNCTAD, World Investment Report , Investment and new industrial policies, New York and Geneva,2018.

[25] رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر،2007/2006 ، ص. ص.77 ،78 .

[26] UNCTAD, World Investment Report, Transnational Corporations and the infrastructure challenge,op. cit ,p.171